الوجود وان تاملت فيما القينا عليك فرج وجه احز الكلام المص وصحة المنع الاول على سبيل التحقيق فقال **قوله** يلزم ارتفاع النقيضين

على تقدير ارتفاع التاثير محالا فيجاز ان يقع النقيضان على تقدير وقد اجاب عنه في الحاشية وقال ارتفاع الوجود والعدم محال

عن زيد على تقدير فرسبنه انتهى وهذا موضع تامل والفروقية لكن الامر سهل لان كفاية سلب التاثير في عدم المعلول منية

والمذكور تنبيه **قوله** فان اريد بالتاثير اه يعني الاولى في هذا المقام الترديد والاجابة بجميعها فان اراد السوفسطائي بالتاثير مطلق

التوقف فالجواب بما افاد ثانيا وان اراد التاثير بتحقيق فالجواب منع الملازمة كما افاد اولا والسند ان العدم يكفي

فيه سلب التاثير في الوجود فلا يحتاج الى تاثير فيه بخلاف الوجود فتامل وتذكر ما سلف **قوله** كما مر مع الشيخ في الهيات الشفا بان

المعلول يحتاج الى مقيد لنفس الوجود بالذات اه قال في الحاشية فاصل الوجود هو محتاج بالذات والبقاء امر عرض كالحدوث

فان الامكان متعلق به لا بعده فجعل البقاء اثرا بالذات كما يدل عليه كلام الشرح ليس بصواب انتهى لم يرد الشيخ على ان اثر الفاعل

بالذات الوجود واما صفة كونه بعد العدم فلكونه ضروريا غير معلل اذ هو غير ممكن وقياس المحشي رحمه البقاء عليه فانه ايضا من صفات

الوجود لازم له في بعض المهيات والحق في هذا المقام ان الوجود وصفاته كلها من الجاعل كيف لا كما ان الوجود ممكن كذلك

كونه بعد العدم لكونها باقيا ممكن لجواز انسلاخها بانسلاب الوجود ولكن الاثر بالذات الوجود والصفات انما هي آثار للوجود

فهي آثار قبا العرض ومجعولة بالعرض ولعل هذا هو الذي رامه المحشي والشيخ ثم ان كلام الشمس قدس سره ليس آبيا عن هذا او مقصوده

ان الوجود والمفاد من الجاعل اولا هو الوجود الباقي والتاثير فيه ثابت كما كان حين الحدوث فالوجود في اول الحدوث الحقيقي

وغير عن باصل الوجود في الزمان الثاني اثر لذلك التاثير الباقي في الزمان الثاني بذلك التاثير الباقي في الزمان الثاني وغير

عن بالبقاء وهذا العينية بما قال والخلاصة كما ان الوجود ابتداء التاثير الجاعل كذلك الوجود الباقي ثانيا ابتداء الوجود بابتداء التاثير

ودوامه بدوام التاثير وليس هناك تسلسل الحاصل بغير ذلك التاثير **قوله** ولو لم يكن كذلك اه لو لم يكن الامكان والحاجة والامكان

واحد لم يكن الوجود واحدا ويدوم موجودات غير متناهية كذا في الحاشية **قوله** وبهذا يظهر ان العلة المبقية اه وهذا لانه قد

ظهر لك ان الوجود الباقي هو الوجود الابتدائي وان التاثير في الوجود الباقي هو التاثير في الوجود في الابتدائي

فالابقاء هو الايجاد وان العلة المبقية هي العلة الموجدة فافهم وامامن قبل الكلام فيه مقام طويل سيتوفى بعض منه الشارح

قوله ومن قبل المعتزلة اه قال في الحاشية الاول لقدماء المعتزلة والثاني لمتاخريهم ويرد عليهما ان يتسلسل الكلام

الى المصلحة والوقت فينبغي ان يرجع هذان القولان الى وجوب الوجود الخاص وامتناع هذا لا ينافي امكان انتهى وقد

الوقت

من كلامهم ما ينافي هذا التوجيه ثم الرجوع الى وجوب الوجود الخاص في معرض النفي وانما يرجع الى امتناع بعض انحاء الوجودات

ووجوب بعض انحاء العدم والقول الاول هذا فاذ وجوب الوجود الخاص لامكان الوجود العام الجلي فتدبر من المحشي وشارحه **قوله**

قلت لا نسلم استواء الوقوعين اه اعلم ان المشهور من قول الاشعرية في هذا المقام ان ترجيح المختار احد المتساويين

بالنسبة اليه جائز وقد اطنب صدر الشريعة رح في بيانه مبلغا من الاطناب حيث على هذا قالوا بجاعل الحوادث قديم

يفعل بارادته ما يشاء مع تساوي النسبة وهو لا يسال عما يفعل وعلى هذا يرد الاشكال المصدر بقوله فالقائل فيه حاصله ان

ترجيح احد المتساويين بالنسبة اليه مستلزم للترجيح الى مرجح اي الوجود بلا سبب ولا يدفع ايجاد الوجود والمحشي رح اعرض عن هذا وحكم

بعدم تساوي نسبة الوقوعين الى الارادة فيرجع الحاصل ان الجاعل مع ارادته المتعلقة بالوجود قديم والاستتباع للارادة فلا يلزم

التخلف لان وجوب المراد على حسب الارادة بل يمتنع الوجود قبل تعلق به الارادة لوجوده فيه لانه وجود بلا سبب وهذا النحو من

التعلق جائز بل واقع **قوله** لما منع ان يمنع ذلك اه مطرح نظر المحشي لتقرير الجواب المشهور بحيث لا يرد ايراد الشمس المحقق قدس سره

بما حاصله ان الارادة المتعلقة بالوجود الحادث قديم والباري سبحانه موجب بالذات بالنسبة اليه فلا تسلسل والقدم الحادث ففي

هذا النحو من تقرير الجواب تسليم علة الوجود الحادث ومنع استحالة التخلف كما قد علمت وهذا هو الذي رام المحقق الدواني رح بقوله الذات

علة موجبة لتعلق الارادة القديمة بوجود الحوادث في وقت معين فالارادة والتعلق كلاهما قديمان والمراد حادث وهذا مع وضوحه

قد خفي على بعض نظار الحواشي القديمة فقالوا ما يفتضي منه العجب ثم لما كلام آخر هو ان هذا القدر غير كاف بل لا بد مع ذلك

من القول بامتناع انحاء الوجودات سوى هذا النحو الحادث لانه لو كان الوجود في الزمان السابق على زمان الحدوث مثلا

كالازل ممكنا ولم يتعلق به الارادة فتعلق الارادة ممكن او محال وعلى الثاني يلزم عجز الباري المختار عن جعل بعض الممكنات

فعالي عن ذلك علوا كبيرا وعلى الثاني فنسبة الارادة الى النحوين على السواء فيمكن التعلق بهما فلا بد من مرجح فيلزم الخلف واللازم

الوجود بلا سبب ضرورة تساوي نسبة الارادة اليهما فاذن لا بد من القول بامتناع وجود الحوادث في غير الوقت الذي حدث

فيه وعلى هذا فحاصل الجواب ان جاعل الحادث بالقدم هو الجاعل المريد وجوده في وقت معين وارادته تعلقا بهما قديمان وهذه

الارادة القديمة تعلقت بهذا النحو من الوجود وهذه الارادة ان لم يكن عين الذات فهي مجعولة للذات بالايجاب فلا تسلسل

ولا خلف في التخلف فان وقوع المراد على حسب تعلق الارادة فالتخلف على هذا النحو جائز بل واقع وان وجد بلا تخلف لزم

الوجود بلا سبب اذ لا اقتضاء من الجاعل الا كذلك وانما يتعلق الارادة بالوجود قبله وبعده لاستحالة وجوده فيما قبل وفيما بعد الا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)